اسرائيل اعطت نفسها الحق في تعريف العنف والارهاب لتواصل حربها

جهاز القضاء تخلى عن حياده: يحاكم مقاتلي حزب الله ويعتبر العرب طابورا خامسا والفلسطينيين تهديدا

■ الجهاز القضائي الاسرائيلي المشغول حتى درجة الارهاق في قضايا الفساد الشخصي والعام يجد رغم ذلك الوقت والموارد لتوفير دعم مكثف لتعميق صورة اسرائيل كدولة رازحة تحت الارهاب وتخوض كفاحاً وجوديا حيث تخضع لتهديدات «الخونة» من الداخل (عرب اسرائيل الذين يتمنون انتصار محور الشر ودمشق في مركزه) ونشطاء حماس (الذين يتطلعون لتدميرها) والقتلة اللبنانيين (حزب الله).

بالامس الاول بدأت محاكمة ثلاثة من مقاتلي حزب الله المتهمين بالقتل وحيازة السلاح والتدريب العسكري والعضوية في تنظيم ارهابي وقررت المحكمة العسكرية تمديد اعتقال 21 وزيرا وعضو برلمان فلسطينياً متهمين بالانتماء لتنظيم «ارهابي». في ذات اليوم ايضا جرى تحقيق اولي مع عضو الحزب الوطني الديمقراطي الذي زار دمشق «عاصمة الارهاب» واثنى على انتصار حزب الله.

البنية التحتية الايديولوجية لهذه الخطوات القانونية هي اعتبار المتهمين «ارهابيين» أي مجرمين جنائيين ومن يؤيدونهم «خونة». اسرائيل اعطت نفسها الحق في تحديد العنف الشرعي وهي تريد احتكار استخدام القوة وتطالب الاخرين بقبول تعريفاتها احادية الجانب. والا فانهم سيتهمون بالعداء وبما هو اشد من ذلك بلاء. كل معارضة لاعمال اسرائيل عن طريق العنف او السياسة هي عمل ذو هدف غير شرعي. لذلك لا يقتصر العمل «الارهابي» على المس بالابرياء وانما يشمل كل استخدام «غير شرعي» للقوة. تعريفه هذا يشمل «التحريض» و «دعم العدو». من الممكن القول ان التصور السائد يعني ان الانسان يمكن ان يكون صهيونيا او ارهابيا ولا غير ذلك.

الحاجة لترسيخ هذا التصور وتبرير الاعمال العنيفة من خلال ذلك الوعي التي تكوي الوعي بالردع ـ ورفض كل تعريف آخر غير متفق معها ـ تبرز على خلفية التناقض القائم في مجرد تقديم الدعاوى القضائية. من الواضح ان منتخبي حماس قد اعتقلوا وسجنوا فقط حتى يكونوا رهائن لاطلاق جلعاد شليط وان تهمة عضويتهم في تنظيم ارهابي هي ذريعة كما كانت قد قررت محكمة اخرى.

فهل يريدون مواصلة المحاكم الاستمرار في عملية الضغط؟ وضد من؟ وهل ترمي الى منع الحكومة من اطلاق سراح السجناء الفلسطينيين او ربما عرقلة العملية السياسية التي قد تبدأ مع اقامة حكومة الوحدة الفلسطينية؟ وعندما تتم صفقة التبادل ويطلق سراح افراد حماس ستتعالى صرخة متكلفة ومصطنعة: كيف يمكن المس بسلطة القانون بهذه الطريقة رغم ان هذه الاصوات لم تنبس ببنت شفة عندما استغل هذا القانون المرموق لاهداف هزلية بائسة.

محاكمة مقاتلي حزب الله تعزز التناقض وتضع وصمة على جهاز القضاء المستعد لخدمة مؤسسة عسكرية تسعى لاهانة العدو الذي وقع في الاسر. نيابة الدولة قالت عنهم انهم ليسوا اسرى حرب «لان حزب الله يتصرف وفقا لقواعد الحرب».

في الولايات المتحدة ابتدعوا لهؤلاء السجناء مكانة «مقاتلي العدو غير الشرعيين» وبذلك اخرجوهم من معاهدة جنيف وما يترتب عليها. ولكن المحكمة الامريكية رفضت ذلك وطبقت عليهم بنود المعاهدة. في اسرائيل لم يتأثروا من ذلك ولا من الاهانة الضمنية التي تلقاها الجيش الاسرائيلي الذي قاتل ضد حزب الله في حرب ضارية: ان كان مقاتلو العدو مجرمين جنائيين وقتلة ارهابيين ومع ذلك نجحوا في الصمود بنجاح في مواجهة القوات الاسرائيلية الكبيرة ـ فماذا يعني ذلك بالنسبة لقدرات الجيش الاسرائيلي؟ محاولة تشبيه حرب لبنان الثانية بعملية بوليسية يضبط فيها بعض المجرمين الذين يقدمون الى المحكمة بتهمة القتل ومحاولة القتل غير سليمة لدرجة ان من الافضل لمن بادروا اليها ان يتراجعوا عنها فورا. بؤس هذه المحاولة وغباؤها سرعان ما سينكشف تلقائيا عندما تستكمل المفاوضات حول الاسرى. النيابة العامة بحماسها لخدمة الرأي العام الغاضب على حساب اعضاء الكنيست العرب الذين يتجرأون على الثناء على نجاحات حزب الله ـ توشك مرة اخرى على السقوط ضحية للمزاج الحماسي والتحقيق مع اعضاء الكنيست العرب بسبب ما قالوه في دمشق.

بذلك تكون الدائرة قد اكتملت: العالم كله ضدنا. جيراننا مواطنو الدولة هم طابور خامس والفلسطينيون في المناطق يريدون ابادتنا وحزب الله هو طليعة سورية ايرانية ونحن في خطر وجودي وجهاز القضاء القوي الذي لا يخشى في الله لومة لائم سيدافع عنا من كل اعدائنا ويخرج العدالة الى نور الحقيقة. بعد ذلك سيكون بامكاننا ان نواصل مهمة «الردع» وضميرنا نقي كالثلج الناصع.

ميرون بنفنستي
(هآرتس) 2006/9/21

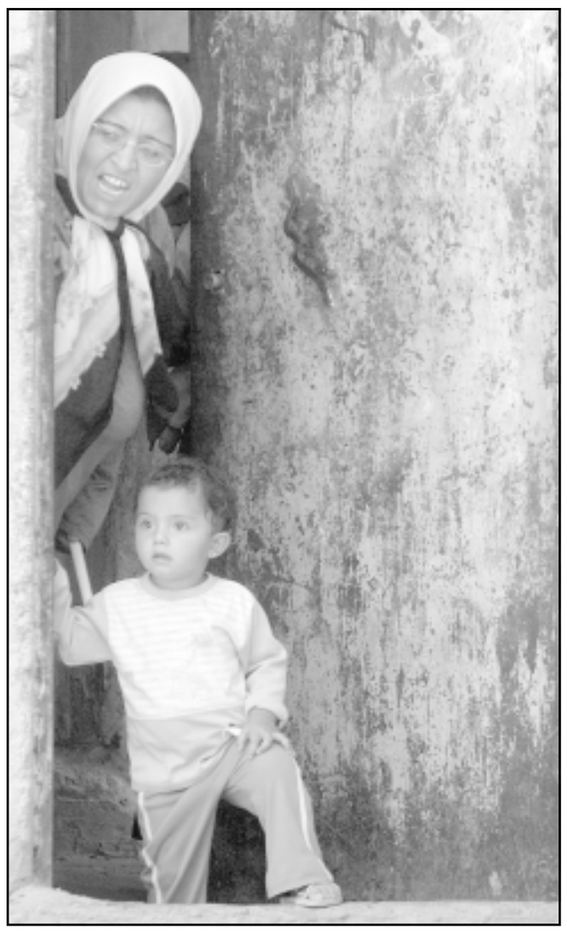

فلسطينية تراقب من بيتها جنازة الشهيد علاء ابو جراد الذي قتله الجيش الاسرائيلي في شمال غزة امس

لا تضايقوا عزمي بشارة.. فهو ساعتنا المنبهة التي تخرجنا من احلامنا الوهمية

■ لا تمسوا ولا تضايقوا عضو الكنيست عزمي بشارة ورفاقه في رحلات التهييج والكراهية لدولتهم اليهودية في عواصم العدو. في هذه المرحلة من نضال اسرائيل الوجودي لا توجد فائدة. لقد كشف جهاز القانون الاسرائيلي ونظمه القضائية على نحو عام عن ضعف نفسي، ودستوري، ورد بتلعثم وباستخذاء على هذه الظواهر من تأجيج اعضاء الكنيست العرب الكراهية من فوق منبر الكنيست نفسه.

إن ألد كارهيها بين اعضاء الكنيست، عزمي بشارة، يعظ، ويشير ويشجع على إضعاف اسرائيل بزياراته عواصم العدو ايضا. أنا اعتقد أن بشارة عميل مسافر في محور طهران ـ سورية ـ حزب الله، يعمل في القضاء على اسرائيل بأية سبيل. لا تضايقوه ولا تكفوه، إلا اذا قمتم أنتم اعضاء الكنيست، الذين تخافون على مصير الدولة اليهودية كما أعلن عنها دافيد بن غوريون، وسننتم قوانين تطرد وتلفظ ناشري هذه الكراهية من الكنيست.

حتى ذلك الوقت يخدم عزمي بشارة وشركاؤه الدولة اليهودية خدمة ممتازة. انهم يذُكرون بلا انقطاع، وعلى نحو أفضل من القوميين أو الوطنيين بين اعضاء الكنيست اليهود، من هو العدو الحقيقي داخل اسرائيل. إن اليهود الحيارى عندنا يسارعون الى الغفران والى نسيان أنه يوجد بين عرب اسرائيل كثير من مؤيدي بشارة ورفاقه، أرسلوهم الى الكنيست معتقدين أنه بهذا سيعُجلّ القضاء على الدولة – في التآليب من الداخل والدس من الخارج.

إن آلاف الصواريخ التي أطلقها حزب الله شجعتهم فقط على أن يعتقدوا أن ساعة القضاء على اسرائيل تقترب. أصغوا الى التفسيرات بهذه الروح، تلك التي قدمها بشارة في دمشق وفي بيروت، أمام عدسات تصوير التلفاز، وتخيلوا أي النصائح يُقدمها لرؤساء أعدائنا ـ مستضيفيه في دمشق وفي بيروت ـ وراء عدسات التصوير.

في الاعلام قام هنا وهناك، بشجاعة، ناطقون من عرب اسرائيل، ونددوا ببشارة ورفاقه لأنهم يُخلون باحتمال التعايش بسلام بين العرب واليهود في اسرائيل. نأمل أن تكثر اصواتهم لأنهم قليلون جدا الى الآن. بدلا منهم تُسمع أصداء كلام ذلك الأب العربي – الاسرائيلي، الذي قال في تأبين ابنه الذي قُتل بصاروخ أنه لا يتهم القاتل الحقيقي، نصر الله، بل حكومة اسرائيل. وفي المؤتمر الضخم الأخير للحركة الاسلامية وعدوا بأن يُعيدوا «قريبا» القدس الى الخلافة الاسلامية الجديدة.

بسبب الحرب العادلة التي خرجنا اليها في لبنان، تسقط تحريضات ودسائس بشارة وشركائه على نحو عام على آذان يهودية مصغية. أكثر اليهود الذين دُفعوا بغتة الى أتون الحرب يشعرون بأنهم يقتربون من اللحظة الحاسمة وأنه يجب عليهم أن يُعيدوا بناء انفسهم وجيشهم سريعا. لا يجب أن يكون ذلك تجميلا خارجيا بأفكار صبيانية بتغيير طريقة النظام، بل باعادة بناء النظم في جميع المجالات التي فسدت، وفوق كل شيء، بتعزيز حقهم كيهود يفخرون بالعلم وبالنشيد الوطني.فسدت هذه النظم لأن حكومات اسرائيل وعدت اليهود برؤى باطلة. «العملية السلمية»، و «الانفصال»، و «الانطواء» ـ وكأنها ستفضي الى الهدوء. واذا كنا ماضين الى «الهدوء» فانه يمكن إفساد الجيش الاسرائيلي، والاستمرار في اعمال الفساد وفقد أي اتجاه يهودي وطني.

في حرب لبنان الثانية تنبه أكثر اليهود من هذا الحلم الواهن، ما عدا الحكومة، التي ما تزال تحارب عن بقائها فقط. إن رحلات بشارة الى عواصم العدو تزيد وتشحذ فقط تنبه اليهود الى الخطر العربي الاسلامي، الموجود في الداخل ايضا، بين القلة الراديكالية فقط من عرب اسرائيل في هذه الاثناء.

لهذا لا تضايقوا بشارة. انه الآن ساعتنا المُنبهة.

أوري دان
كاتب يميني
(معاريف) ـ 2006/9/21

مقتل ثلاثة الاف مواطن لبناني لا يعني شيئا لعضو الكنيست

اقوال ايتام العنصرية لو قيلت في بلد غير اسرائيل لثار اليهود غضبا ولطالبوا بمحاكمة القائل

■ الاسبوعان الأخيران ملك لعضو الكنيست ايفي ايتام ويبدو أنه يستمتع بكل لحظة. متى حظي الترحيلي العنصري هذا بتلطف كهذا؟ يبدو أنه لم يحظ بذلك قط. وكل هذا بفضل كونه ترحيليا وعنصريا. قبل نحو من عشرة ايام أُجريت معه مقابلة مع رازي بركئي في اذاعة الجيش الاسرائيلي، ودعا هناك الى طرد عرب الضفة أجمعين، واذا أمكن ايضا بنفس الصفقة أن يُطرد جزء كبير من عرب اسرائيل، الذين هم «جماعة خونة»، كما عرّفهم. في ملحق «نهاية الاسبوع» الأخير حصل على ما لا يقل عن خمس صفحات، كانت تهدف من ناحيته على الأقل، الى دعوة مكررة الى نظريته المثيرة للقشعريرة. واذا لم يكن هذا كافيا، فقد حظي أمس بمقابلة طويلة شاملة عند رازي بركئي، ردا على الردود الشديدة التي أثارتها أقواله.

ومرة اخرى أسمع عضو الكنيست، الذي يجعل حتى مئير كهانا يصبح معتدلا، اقواله المجنونة، بل وسّع منها. ولما كان ايتام يعتقد أننا سنبقى في المناطق الى الأبد، ولما كانت جميع الخطط في شأن ترك المناطق كلاما فارغا، فلا مناص اذا من طرد الفلسطينيين من هناك، بحجة أمنية بالطبع. أنتم تعلمون، خطر اطلاق النار على نتانيا وكفار سابا وتل ابيب. ويقول لكم هذا من «عمل ثلاثين سنة في أمن اسرائيل».

في حين أن الاقوال قُدمت في «نهاية الاسبوع» مع النقد، تحت عنوان («القتل ببساطة»)، حصل هذا الشخص عند بركئي على منبر سهل جدا، حتى وإن ظهر بعده يوسي سريد ليأتي بالتوجه المضاد. ما الذي يهم ايفي ايتام؟ الأساس أنه حصل في الجُملة على نصف ساعة من الوقت الهوائي ليُسمع نظريته بلا مضايقات كثيرة.

واذا كان يعتقد أحد أن مجرد إسماع اقواله قد أضر به، لأن نظريته تنكشف بذلك، ولأنها ستردع الجمهور، فانه لا يعرف ما الذي يتحدث عنه. اليمين، وفي الأساس اليمين المتشدد، احتاز لنفسه الحرب الأخيرة، واخفاقاتها في الأساس، وهو يبذل كل جهد، اعلامي وغيره، من اجل أن يحظى بربح مما حدث. إن أحداث حرب لبنان الأخيرة هي الأساس للنظرية التي أيدها عضو الكنيست ايفي ايتام منذ كان، لكنه يملك الآن شرعية، ومنابر اعلامية، لإسماعها. إن مقتل ثلاثة آلاف لبناني بريء عنده لا يعني شيئا. هُراء («ماذا يعني ثلاثة آلاف قتيل»؟). بمعرفتنا الرجل ونظريته، يمكن أن نفترض أنه قبل نشوب المعارك ايضا اعتقد أنه يجب القضاء على الشعب اللبناني، («رغم أن هذا وحشي وبارد»)، لكنه عرف ايضا أنه توجد أقوال لا يجوز قولها. بعد الحرب يكون الأمر مغايرا. يجوز قتل العرب والفلسطينيين بل يجب ذلك. الآن يوجد من يستعد لشراء هذا الجنون. الآن يُباح كل شيء.

لنأخذ على سبيل المثال الأقوال الوقحة والفاضحة لعضو الكنيست تسفي هندل، التي كشفت آخر الأمر عن الحقيقة وراء جزء من الاحتجاج العام على رئيس الاركان، ووزير الدفاع ورئيس الحكومة. طلب هندل من رئيس الاركان أن يخلع ملابسه العسكرية، وكأنه هو الذي منحه إياها، لا خدمة في الجيش لعشرات السنين. في تفسيراته بعد ذلك، قال إن رئيس الاركان، الذي شغل نفسه سنة كاملة بالاخلاء، لم يكن مستطيعا اعداد الجيش كما ينبغي. أي أن على حلوتس أن يمضي لأنه هو الذي تولى قيادة الجيش الاسرائيلي زمن الاخلاء. اذا ما شئتم فان حقيقة أن اليمين هو الذي سيطر على جزء ملحوظ من احتجاج أفراد الاحتياط، هي التي أنقذت اولمرت وبيرتس، لأنها هي التي صدت كثيرين عن الانضمام الى الاحتجاج، على اختلاف فئاتهم.

إن حساب تسفي هندل لحلوتس هو على اخلاء غوش قطيف فقط. ما يزال الرجل لا يملك نظرية منظمة لأقوال الحماسة العنصرية كما يملك صديقه ايتام. ربما تكون القضية قضية زمن وربما تكون قضية اسلوب. الحرب عند ايفي ايتام هي فرصة شرعية لاسماع الاقوال، التي لو كانت وجهت الى اليهود في أقصى البلدان وأكثرها تخلفا، لكانت أثارت غضبنا وبحق.

يصعب ايضا تقبّل التصور الذي يقول إنه يجب أن يُخلى ايتام وإسماع اقواله، من اجل أن يسمع الجمهور ويحكم. كما أخرجوا حزب كهانا خارج القانون، لأنه توجد اقوال لا يجوز التمكين من إسماعها، يجب على الاعلام كذلك، بغير القانون، أن يتصرف التصرف نفسه مع ايفي ايتام. توجد اقوال لا يمكن إعطاؤها منبرا. إن اقوال ايتام مضمنة في اطار تلك الاقوال.

ياعيل باز – ملماد
كاتبة يسارية
(معاريف) ـ 2006/9/21

بوادر تغير امريكي من الملف الايراني مقابل اقرار ايران بالوضع في العراق وتخفيف حدة تدخلها فيه

■ في نهاية الاسبوع الماضي نشر الصحافي الامريكي القديم ديفيد اغناطيوس في صحيفة «واشنطن بوست» مقابلة مع الرئيس بوش، بسط فيها الرئيس نظريته في الموضوع الايراني. وهذه هي الرسالة التي أراد بوش أن ينقلها الى الايرانيين من طريق اغناطيوس: «.. فيما يتعلق بالموضوع الذري، أنا أدرك أنكم تؤمنون بمصلحتكم، مصلحتكم السيادية في الحصول على طاقة ذرية. أتفهم ذلك. لكنني أقول للشعب الايراني ايضا: توجد مخاوف عميقة من نوايا بعض في حكومتكم، قد يستعملون المعلومات من الصناعة الذرية المدنية لتطوير سلاح، ولتحقيق أهدافهم المعلنة.. كنت أريد العمل للحل، الذي يُلبي مطمحكم العادل الى الطاقة الذرية المدنية». بعد ذلك تفاخر الرئيس بدعوته محمد خاتمي الى الولايات المتحدة، سلف احمدي نجاد كرئيس لايران.

لا يتحدث رئيس امريكي على هذا النحو، وهو المصمم على قيادة اجراء دولي لردع الجهد الايراني عن تطوير وانتاج سلاح ذري، وهو جهد أصبح موجودا في مرحلة متقدمة جدا.

في اليوم الذي نشرت فيه المقابلة سمعت في مؤتمر معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط خطبة فيليب زيلكوف، المستشار الكبير لوزيرة الخارجية. في منتدى مشايع لاسرائيل على نحو واضح أسمع المسؤول الكبير اقوال تملق نحو ايران. هو ايضا لم يذكر تهديدات النظام هناك بالقضاء على اسرائيل.

الحديث على ذلك عن سياسة لا عن تصريحات عارضة. سياسة تمتنع من مواجهة سياسية ومن عقوبات، سياسة تعود الى المراودة الدبلوماسية الاوروبية، التي فشلت الى الآن فشلا كبيرا.

لكن الكشف الحقيقي موجود في جزء آخر من المقابلة: هناك يمتدح الرئيس بوش زيارة نوري مالكي، رئيس حكومة العراق، لطهران، ويأمل أن يعمل مع ايران في أن «تساعد في استقرار الاوضاع في العراق».

أحق هذا؟ أقائدة «محور الشر» هي التي ستجعل الاوضاع في العراق تستقر؟ اجل. هذه هي الصفقة.

قبل نحو من سنتين سمعت محسن رزاي، القائد السابق للحرس الثوري والمسؤول الكبير في نظام الملالي، يخطب في منتدى دولي مغلق، حضره ايضا مسؤولون كبار من الادارة الامريكية. وهذه، باقتباس حر، كانت رسالة رزاي الى الولايات المتحدة: اذا كنتم تريدون استقرارا اقليميا، واذا أردتم استقرارا في العراق، فعليكم أن تعملوا مع القوة التي لها الغلبة الاقليمية – مع ايران.

لم تُهدر ايران وقتا في انتظار جواب ايجابي. منذ تم اسقاط نظام صدام حسين بذلت جهدا كبيرا وناجحا للتمكين لتأثيرها السياسي، والاستخباري والعسكري في العراق. اذا ما أُقيمت دولة فيدرالية ـ شيعية في الجنوب، فستكون مقادة من قبل ايران. لكن الادارة المركزية في بغداد ايضا لها تأثير كبير الآن ايضا، وقوات تعمل بأمرها.

ايران مستعدة، اذا لاقرار الوضع في العراق تحت تأثيرها وللتمكين من خروج منظم للولايات المتحدة. الثمن هو التسليم للبرنامج الذري الايراني. لا تسليم معلنا، بل تسليما بالتسويف، وملاشاة فكرة العقوبات ومحادثة عقيمة متواصلة.

قد يكون هذا الانتصار التام للسياسة الايرانية. إن الاستعمال الذكي للارهاب في العراق أداة للحصول على الهدفين الاستراتيجيين الأخطرين: الغلبة الشيعية الشايعة لايران في العراق، والحصول على السلاح الذري.

سينقبض قلب كل صديق للولايات المتحدة اذا تحقق هذا السيناريو، واذا كان آلاف الشبان والشابات الامريكيين قد بذلوا مُهجهم فقط من اجل نقل العراق عن سلطة صدام حسين الى سلطة احمدي نجاد، لكن علينا أن نجري حساب اسرائيل. اذا كنا نواجه تغير سياسة في واشنطن، فاننا نقف وحدنا بازاء التهديد الايراني المتعاظم. الزمن يدفعنا الى الاستعداد.

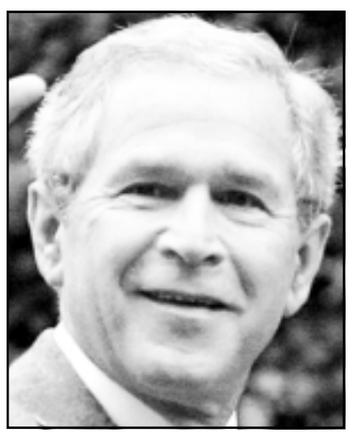

جورج بوش

افرايم سنيه
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/9/21

الداعون لتغيير طريقة الحكم لنظام رئاسي يهدفون للتخلص من ازمتهم وازاحة حزب العمل

■ في مواجهة كل من يعد بان النظام الرئاسي هو حل سحري يوجد من يحذر من أن الدولة ذات التقاليد الديمقراطية الهشة قد تجد نفسها في وضع يقوم فيه الرئيس بالتآمر على الطريقة الديمقراطية في ظل عدم القدرة على ازاحة رد على التوجهات السياسية الخارجية والداخلية.

في حزب العمل يأخذون التصريحات التي يشيعها رئيس الوزراء ايهود اولمرت واعوانه وعلى رأسهم وزير الداخلية روني بار ـ أون حول امكانية توسيع الائتلاف. حسب تصورهم سيؤدي هذا التوسيع الى تنازل عمير بيريتس عن حقيبة الدفاع. وزير بارز في حزب العمل تحدث في هذا الاسبوع بجدية عميقة وبقلق كبير حول امكانية قيام اولمرت باستبدال بيرتس برئيس قائمة اسرائيل بيتنا افيغدور ليبرمان. ومن لم يرغب بليبرمان كوزير للداخلية سيحصل عليه في وزارة الامن الخارجي. الوزير من حزب العمل اقترح على اولمرت ان يأخذ بالحسبان ان مبارك سيدعو سفيره في تل أبيب لرزم حقائبه والعودة الى مصر غداة مراسيم تنصيب ليبرمان. المصريون لم ينسوا بعد ان ليبرمان قد اقترح تفجير سد أسوان قبل عدة سنين.

اعضاء الكنيست الذين يعرفون ليبرمان يهدئون زعيم حزب العمل ويقولون ان ارثور فنكلشتاين قد اقنع زبونه ليقول «نييت» (اي لا بالروسية) كبيرة لاولمرت. على حد قولهم، اقترح فنكلشتاين المستشار الاستراتيجي الاسطوري لكبار المحافظين الامريكيين على ليبرمان ان يتحلى بالصبر. حسب الاستطلاعات الموجودة لديه سينتقل ليبرمان مباشرة من صفوف المعارضة الى مقعد رئاسة الوزراء مع قليل من التأني والصبر. ولذلك ليست لديه مصلحة في انقاذ السفينة الغارقة بينما سيقوم رئيس لجنة التحقيق بإحداث الثقب الاخير عما قريب في قعر هذه السفينة. ليبرمان موجود لسنوات كافية في السياسة لدرجة تمكنه من الادراك ان كسب ثقة الجمهور ما هي الا الخطوة الاولى فقط على طريق الوصول للحكم. مشاكله الحقيقية سرعان ما ستبدأ غداة الانتصار في الانتخابات. عندها سيخرج للبحث عن منتخبي الجمهور الذين يوجد لديهم استعداد للتوقيع على برنامجه اليميني المطبق. وحتى يوفر على نفسه هذا الالم القادم قام بانتزاع النظام الرئاسي كدواء عجيب. ليبرمان وليس اولمرت ولا بنيامين نتنياهو هو الروح الحية من وراء محاولة اعادة طريقة ورقة التصويت المزدوجة برداء جديد. الاستطلاعات التي جرت قبل الحرب أظهرت أن 60 في المئة من مواطني اسرائيل قد ردوا بالايجاب على هذه الفكرة، لان «القادة الاقوياء قد يفيدون الدولة اكثر من كل المداولات والباحثين» (بالمقارنة مع 30 في المئة في الديمقراطيات الغربية الاخرى). من الممكن الافتراض انه لو اجري ذلك الاستطلاع غداة الحرب لتزاحم عدد اكبر من المواطنين على فكرة الزعيم القوي.

اولمرت هو آخر شخص يمكنه أن يوجه الانتقادات لطريقة الحكم ودحرجة اخفاقات الحرب في لبنان الى بوابة رفاقه في الحكومة. ان كانت هناك مشكلة في اداء هذه المؤسسات خلال الحرب فيجب البحث عنها في الحبل الطويل الذي اعطوه لرئيس الوزراء. خطأهم الاكبر يكمن في انهم وقفوا جانبا عندما قام اولمرت بشد ذلك الحبل حول رقبته. كثيرون صفقوا له ايضا ابان قيامه بجر الجيش الاسرائيلي والتجمعات السكانية الشمالية الى المغامرة المؤلمة الاخيرة. قائد الليكود بنيامين نتنياهو الذي كان ذات مرة رئيسا لليبرمان يحافظ في هذه الاثناء على مستوى بروز منخفض ربما يخشى من قيام احد ما باخراج الامور التي قالها حول الطريقة الرئاسية في الحكم من بروتوكولات الكنيست قبل سبع سنوات عندما أصبح رئيسا للوزراء وبعد فقدانه بأربع سنوات. خلال المداولات التي جرت في ربيع 2003 في لجنة الدستور والقانون في الكنيست قال نتنياهو ان «طريقة الحكم ليست زوجا من الجوارب نخلعه في كل يوم». من موقعه الرفيع في دهاليز السياسة الامريكية تحفظ نتنياهو من فكرة تبني الديمقراطية الاسرائيلية الشابة للهيكلية الامريكية القديمة في الحكم. ليبرمان يجد شركاءه في طريقة الحكم الجديدة عند خصوم نتنياهو داخل الليكود وفي كديما وعلى رأسهم الخارجون من حزب العمل وزير العدل حاييم رامون ودالياتيسيك رئيسة الكنيست (التي تراجعت عن تصريحها بوجوب تحسين طريقة الحكم الحالية وزجت بفكرة النظام الرئاسي لمبادرة «حكومة الطوارئ» التي طرحتها). وزير العدل الجديد مئير شطريت ووزير الداخلية بار أون يتسليان بالفكرة القديمة الجديدة بصورة جدية. رفيقتهما في الحكومة تسيبي لفني تملك فكرة خاصة بها حول التغيير المطلوب. هي تريد الطريقة الدانماركية حيث ينتخب الناس حزبا وفي نفس الوقت يختارون قائمة مرشحيهم لليبرمان. هذه الطريقة تعفي الوزراء من ضغوط الاوساط التي ينتمون اليها وتقلص قوة الراغبين بالتعيينات والمناصب السياسية.

كما أن رئيس لجنة الدستور الاكاديمي مناحيم بن ساسون لا يسارع الى القفز فوق عربة ليبرمان. ساسون قال ان النقاشات حول تغيير اسلوب الحكم ستجري في اطار نقاش يشمل كل عناصر الدستور المتنوعة التي يزمع تمريرها في الكنيست الحالي. بكلمات اخرى هو يقول ان على ليبرمان ان يأخذ ورقة وينتظر دوره وعندما يحين ذلك سيسأل اعضاء الكنيست بالتأكيد عن توصيات لجنة الخبراء برئاسة البروفيسور منايم مغيدور الذي كان موشيه قصاب قد عينها قبل عدة سنوات لفحص الطريقة وعندها سيتضح لهم ان اعضاء كثيرين في هذه اللجنة يلعنون اليوم الذي دخلوا فيه لهذه القضية بدلا من قيامهم بالترحيب بالفكرة كما أمل من بادروا الى تشكيل هذه اللجنة.

عكيفا الدار
المراسل السياسي
(هآرتس) ـ 2006/9/21

في زمن الحرب لا تعارض بين الاعلام الوطني والموضوعي.. ولهذا يجب التحقيق مع الاعلاميين

■ ليس الاعلام علما دقيقا، ولا يمكن أن نتوقع منه دقة تامة. لكن يمكن ويجب أن نتوقع منه التدقيق في الحقائق والكشف عن الصدق في الإخبار. ويجوز ايضا أن نتوقع من الاعلام أن يكون في ايام الحرب جزءا من الشعب. كتب المسرحي آرثر ميلر يقول: «يبدو لي أن التعريف المناسب للاعلام الجيد هو – شعب يتحدث الى نفسه». يبدو لي أن هذا التعريف قوي اليوم ايضا. كنا جميعا شهودا، في ايام الحرب، على مشاعر الغضب من الاعلام، والنقد الذي لم يكن له شبيه في شدته احيانا. لأسفي في عدد لا يُستهان به من الحالات كان النقد صادقا، وسيكون تجاهله خطأ شديدا.

انحصر النقد للاعلام في عدد من الظواهر: بُثّت ونُشرت أنباء قد تكون ساعدت العدو؛ ونُشر مكان سقوط الصواريخ الدقيق؛ ونُشرت اماكن انتشار وحدات الاحتياط؛ ووصفت الخطط والعمليات التنفيذية بالتفصيل، بل كانت حالات أصبح فيها المراسلون العسكريون محللين عسكريين من غير أن تكون لهم أهلية مهنية لذلك. شعرت أجزاء كبيرة من الجمهور بهذا الشيء وعبرت عن مشاعرها. وصلت مئات الرسائل، وجه أكثرها النقد الى برامج الحرب المبثوثة، الى سلطة البث والى السلطة الثانية للمذياع والتلفاز. صحيح، ليس الجمهور على حق دائما، لكن لا يجوز على أية حال وفي أي ظرف تجاهل اصوات احتجاج الجمهور، وبخاصة عندما تُسمع بقوة كبيرة الى هذا الحد. من الواجب على الاعلام أن يفحص نفسه، ويكون الأمر صحيحا على نحو خاص عندما يطالب ذلك الاعلام، وبحق، وبصوت رفيع بالتحقيق في اعمال الحكومة والجيش الاسرائيلي في كل ما يتعلق بالحرب في لبنان. ليس الاعلام بقرة مقدسة، ومن يرفع راية الاحتجاج لا يستطيع أن يُخرج نفسه من جُملة الذين يجب الفحص عنهم. يجوز للجمهور أن يطلب أن يعطي الاعلام في زمن الحرب تعبيرا عن مشاعره. أعرف حجج معارضي هذا التصور، وفحواها أن الاعلام يجب أن يكون حرًا، وأن الاعلام الوطني قد يبدو «اعلاما تابعا» أو «اعلاما مجندا»، ينقصه الصدق. أنا على قناعة بأنه في زمن الحرب لا يوجد تعارض بين الاعلام الوطني والاعلام الجيد والموضوعي، وأنه يمكن رسم وحدة جيدة، تأتي ببلاغات صادقة وموضوعية، وتُعبر ايضا عن مشاعر الجمهور. لا شك عندي في أن تصرف الاعلام في زمن الحرب في لبنان سبب الإضرار بصورته في نظر الجمهور، وهذه مشكلة تجب مواجهتها. من اجل التوصل الى المزيج الصحيح بين الموضوعية، والحساسية، والدقة والصدق، على الاعلام أن يحاسب نفسه حسابا حقيقيا لاذعا. يجب على أفراد الاعلام أن ينظروا في المرآة وأن يسألوا انفسهم – أين اخطأنا؟ لماذا ثار واحتج جزء كبير جدا من الجمهور؟ أنا على قناعة بأن الاعلام اذا ما عمل في فترة الحرب مع الاحساس باحتياجات الجمهور، وحرص على الدقة في الحقائق وعلى المسؤولية، فسيكون عندنا اعلام أفضل.

يعقوب شاحم
رئيس لجنة التلفاز في سلطة البث
(هآرتس) ـ 2006/9/21

بقاء الجنرالات الذين خسروا الحرب في مناصبهم يعني مواصلة الاخفاقات

اسرائيل بحاجة لاستراتيجية الضربات الاستباقية قبل ان تتحول الى مكان خطير لليهود انفسهم

■ نتائج الحرب أثارت مخاوف وجودية حتى عند المتجذرين في الكينونة الاسرائيلية ومن قاتلوا في حروب أشد ضراوة. الكثيرون منهم يسألون ماذا حدث لنا. السؤال يطرح بالتحديد لأن هذه الحرب لم تكن حربا وجودية ضمن المفاهيم العسكرية. وإن كانت النتيجة على هذا النحو في مواجهة تنظيم عصابات صغير، فماذا سيحدث عندما سنضطر لمواجهة سورية وايران، أو تحالف عربي أوسع نطاقا؟

اغلبية الاجابات التي تصدر منذ بدأت الاخلالات والنواقص تتكشف في الجيش (في ذروة الحرب)، مثلما هي الحال في كل الاجهزة السياسية الاخرى، واتضح أن هناك فقدانا للبصيرة، تتمحور حول الاخفاقات التكتيكية ـ أي: اختيار طرق واساليب خاطئة، خلل في الاستخبارات، منظومة لوجستية غير سليمة، عدم تجربة وقلة معرفة المستويات العسكرية العليا. لجنة فينوغراد ستركز على هذه المجالات على ما يبدو.

مصادر الاجابات الرسمية وغيرها ايضا تتجاهل الجذور الفكرية والثقافية والاجتماعية التي غذت النظرية المسبقة العسكرية التي انهارت في لبنان. لذلك يحظر الاعتماد على اقوال كبار قادة الجيش والقيادة السياسية التي تدعي أن كل شيء سيكون بصورة مختلفة فيما لو فرضت علينا الحرب من قبل سورية أو ايران. ولكن ما كان هو الذي سيكون إن لم يتغير الوعي والاشخاص القياديون في هذه الدولة. اذا واصل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ـ المقصود هنا الجانب الشخصي وليس السياسي ـ سيواصلان البقاء في منصبيهما اذا واصل اغلبية جنرالات هيئة الاركان العامة وقادة الفرق والألوية الإمساك بـ «قرون المذبح» ـ لن يجري أي شيء بطريقة مغايرة اذا لم نقم بتطبيق المبدأ اليهودي القائل: «لنقم بالبحث عن طريقنا وتمحيصها» ـ اخفاقات لبنان قد تكرر نفسها بصورة أشد صعوبة اذا لم تتغير النظرة للأمن القومي ـ أنماط التفكير الميدانية التي سيطرت إبان الحرب في لبنان حتى وإن كانت محسنة تكتيكيا، ستبقى مهيمنة على الوعي والقتال في الحرب الوجودية قبالة ايران التي ستفرض علينا، وعلى ذلك هناك اجماع واسع ـ في المستقبل غير البعيد. حرب لبنان الثانية نشبت بتأخر لسنوات عدة. كل ذلك في الأساس بسبب قيود الشرعية التي قيدت اسرائيل بها نفسها طوال أكثر من ثلاثة عقود. نحن تنازلنا بأيدينا عن النظرية التي قامت عليها الرؤية الأمنية والحياة في اسرائيل: الحق في الهجمة المضادة المسبقة.

بسبب سيطرة السعي لتوخي النهج السليم، سياسيا وعسكريا، أخرجنا من النقاش الشرعي والمدني الحق في توجيه ضربة مضادة وقائية، الأمر بدأ بعدم الرد في عام 1969 بعد وقف اطلاق النار في حرب الاستنزاف (رغم وجود شرعية لذلك إثر خرق اتفاق مكتوب وموقع من قبل مصر). في ظل تقريب صواريخ ارض ـ جو من العمق المصري نحو قناة السويس ـ مع ما يترتب من مغزى كارثي على عدم الرد بعد ذلك بثلاث سنوات. وبعدها تواصل الامر في حرب يوم الغفران مع رفض غولدا مائير وموشيه ديان المصادقة على قيام سلاح الجو بتوجيه ضربة مضادة مسبقة عندما اتضح أن الهجمة المزدوجة المصرية السورية قادمة خلال ساعات قلائل.

هذا ايضا السبب الأساسي لعدم القيام بأي شيء خلال السنوات الست الأخيرة في ظل تزود حزب الله بآلاف الصواريخ والهجمات والاختطافات التي سبقت عملية الاختطاف الأخيرة. مشاعر عدم الشرعية كانت أحد العوامل من وراء تجنب العملية العسكرية ايضا في الحرب الأخيرة، وعدم القدرة على هزيمة حزب الله. هذا ما سيحدث ايضا عندما سنكون على قناعة مثلما حدث عشية حرب الغفران، بأن سورية توشك على الهجوم. هذا ناهيك عن ايران التي قد تبدأ بالهجوم. الجبهة الداخلية هي التي ستدفع الثمن مرة اخرى وبأحجام ومقاييس لم نعهدها من قبل.

من دون التوبة في هذه القضية المصيرية ـ أي من دون عودة معلنة وخالية من التعقيدات لنظرية الضربة المضادة المسبقة ـ سيكون «الملجأ الآمن لليهود» ـ أي دولة اسرائيل ـ هو أخطر مكان عليهم وعلى وجودهم.

يسرائيل هرئيل
(هآرتس) ـ 2006/9/21

AL-QUDS Al - Arabi Volume